سلطة دبي
للخدمات المالية

خطة العمل | 2018/2017

خطة العمل 2018/2017

سلطة دبي للخدمات المالية	2
رؤية سلطة دبي للخدمات المالية وأسلوبها التنظيمي	3
أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية	4
كلمة رئيس مجلس الإدارة	6
كلمة الرئيس التنفيذي	8
المواضيع الاستراتيجية الفعالة	12
ملخص خطة العمل لسلطة دبي للخدمات المالية لعامي 2018/2017	20
الإنجاز حسب خطة العمل	22

سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المستقلة المنظمة للخدمات المالية التي تتم مزوالتها في مركز دبي المالي العالمي أو انطلاقاً منه، وهو منطقة حرة مالية متخصصة أنشِئت لهذا الغرض في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية الجماعية وخدمات العُهد والائتمان وتداول العقود الآجلة للسلع والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية. بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات المساعدة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها.

كما تمارس سلطة دبي للخدمات المالية صلاحيات إنفاذ مفوضة لها بموجب قانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي. وتشمل هذه الصلاحيات التحقيق في شؤون الشركات وشراكات الأعمال في مركز دبي المالي العالمي عند الاشتباه بأي إخلال جوهري بقانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي ومباشرة سبل المعالجة التنفيذية المتوفرة لمسجل الشركات.

رؤية سلطة دبي للخدمات المالية وأسلوبها التنظيمي

رؤيتنا

أن نكون جهة منظِمة مرموقة دولياً تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم قوي وعادل.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبناالتنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الإستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية

لقد أقامت سلطة دبي للخدمات المالية بيئة تعزز المبادئ الإرشادية التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة وهي تسعى جاهدة للمحافظة عليها. وقد تمكنت من ذلك بوضع معايير عالية ضمن إطار تنظيمي واضح ومرن قائم على معايير تنظيمية عالمية تلائم أي مركز مالي عالمي حديث.

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانوناً بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز العدالة والشفافية والفعالية في الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
- تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك الحد من المخاطر النظامية، والمحافظة على هذا الاستقرار؛
- منع أي سلوك من شأنه أن يسبب أو قد يسبب الضرر لسمعة مركز دبي المالي العالمي أو قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والكشف عنه والحد منه من خلال وسائل مناسبة، تشمل فرض العقوبات؛
- حماية المستخدِمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المتوقعين لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- تعزيز الوعي العام بتنظيم قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

في ممارسة صلاحياتها وأداء مهامها، تأخذ سلطة دبي للخدمات المالية بعين الاعتبار المبادئ الإرشادية التالية:

- السعي لتحقيق أهداف مركز دبي المالي العالمي حسبما هي مبينة بموجب قانون دبي والقانون الاتحادي؛
- دعم تطوير مركز دبي المالي العالمي كأحد المراكز المالية المرموقة دولياً؛
- التعاون مع الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من مناطق الاختصاص وتقديم المساعدة لتلك الهيئات؛
- تقليل الآثار السلبية لأنشطة سلطة دبي للخدمات المالية المتعلقة بالتنافس في قطاع الخدمات المالية؛
- استخدام مواردها بالطرق الأكثر فعالية؛
- الحرص على أن تتناسب تكلفة التنظيم مع منفعته؛
- ممارسة صلاحياتها وتنفيذ مهامها بشفافية؛ و
- الالتزام بمبادئ الحوكمة الجيدة المناسبة والمقبولة عموماً.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

صائب أيغنر
رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أقدم لكم خطة العمل السادسة لسلطة دبي للخدمات المالية للعامين 2017 و 2018. يستمر مركز دبي المالي العالمي، مع سلطة دبي للخدمات المالية، الجهة المنظمة لخدماته المالية المتكاملة، بأدائه الجيد في عقده الثاني من العمل، بحيث ساهم وجود مجموعة كبيرة من الكيانات المنضمة له والأنشطة المالية المختلفة في نمو المركز ونضجه كما خلق في الوقت نفسه مجموعة من التحديات التنظيمية تماثل تلك الموجودة في المراكز العالمية الأخرى. يشكل البنيان القوي الذي رسخه مركز دبي المالي العالمي أساساً قوياً لتحقيق المزيد من النمو الذي نسعى لتوفيره.

وتوضح خطة العمل هذه المساهمة التي نهدف إلى القيام بها في التنفيذ المستمر لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم إمارة دبي، من أجل تأسيس مركز مالي على طراز عالمي رفيع يسهم في دعم نمو وتطور إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة. وتتابع السلطة بذل جهودها بتوجيه وتشجيع من سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي ورئيس مركز دبي المالي العالمي، وسعادة عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي.

وقد اتسع نطاق عمل سلطة دبي للخدمات المالية وأصبح أكثر تعقيداً بمرور الأعوام مع تطور المركز، ونتوقع استمرار هذا التطور. خلال السنوات الأولى، كانت معظم الشركات المنضمة إلى المركز من الأسواق المالية القوية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وفي السنوات الأخيرة، مالت الكفة إلى جهة الشرق، مما يعكس الدور المتزايد الذي تؤديه بلدان جنوب وشرق وجنوبي شرق آسيا في الاقتصاد العالمي. بحيث أصبح مركز دبي المالي العالمي يحتضن فروعاً لجميع المصارف الصينية والهندية الكبرى إضافة إلى الكثير من المصارف والمؤسسات المالية من البلدان الآسيوية الأخرى، ونتوقع لهذا الاتجاه أن يستمر. كما شهدنا نمواً في عدد المتقدمين من دول الخليج، مما دفعنا إلى زيادة تواصلنا مع الجهات التنظيمية النظيرة لنا في المنطقة.

ويبرز اتساع رقعة وتنوع البلدان التي تأتي منها الشركات إلى مركز دبي المالي العالمي أهمية التعاون الدولي لسلطة دبي للخدمات المالية مع كل من الجهات التنظيمية النظيرة لها في تلك البلدان، بالإضافة إلى واضعي المعايير الدولية ومجموعات الإشراف الإقليمية. كما تتضح الطبيعة الدولية الحقيقية لمركز دبي المالي العالمي من مجموعة الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات التي اختارت إدراج صكوكها للتداول في مركز دبي المالي العالمي، بحيث بات مركز دبي المالي العالمي المقر الرائد والأكبر في العالم لإدراج الصكوك.

حالياً تعمل سلطة دبي للخدمات المالية بالاشتراك مع الجهات التنظيمية حول العالم على استغلال الفرص ومواجهة التحديات التي يفرضها تطور التكنولوجيا المالية (FinTech)، وسوف نتعامل بحرص مع هذا المجال، إدراكاً منا للزخم الكبير الناتج عن التطور التكنولوجي بالإضافة إلى إدراكنا لحقيقة أن التداعيات الكاملة لابتكار هذه التكنولوجيا لا تزال غير مفهومة على نطاق واسع. لكننا سنشارك في هذا المجال بطريقة ميسّرة وإيجابية، متبعين نهجاً قائماً على مواجهة المخاطر، كما نقوم دائماً في جميع أنشطتنا التنظيمية والإشرافية، وبما يتماشى مع بياني رؤيتنا ورسالتنا وأسلوبنا التنظيمي الموضحين فيما يلي من هذه الخطة.

ولا يزال من بين الأولويات الرئيسية في خطتنا أن نقوم ببناء كادر متنام من المسؤولين التنظيميين الإماراتيين المطلعين على الممارسات الدولية وأفضل الممارسات التنظيمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنستمر في تطوير برنامج قادة الغد التنظيميون ودعم ذلك من خلال استقطاب الكوادر المناسبة.

يشرفني أن أكون رئيساً لمجلس إدارة دولي متميز، يقدم بدوره التوجيه والإرشاد المناسب لرئيسنا التنفيذي وزملائه الأكفاء. وكما هو الحال في جميع الجهات التنظيمية، فإن الأفراد هم من يحددون جودة المؤسسة ونجاحها. وإنني على ثقة من أننا سنستمر مع الفريق الذي يعمل حالياً في سلطة دبي للخدمات المالية في تقديم مساهمة قوية في نجاح مركز دبي المالي العالمي، وبالتالي أداء دور حيوي في تحقيق الإنجازات الدائمة لإمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وأتوجه بخالص الشكر لجميع العاملين في سلطة دبي للخدمات المالية لعملهم الجاد واجتهادهم الرائع، ولكل العاملين داخل مركز دبي المالي العالمي وخارجه ممن دعمونا على مدار عام 2016.

صائب أيغنر
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

إيان جونستون
الرئيس التنفيذي

يسعدني أن أقدم لكم خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية للعامين 2017 و 2018، والتي تتناول أنشطتنا الرئيسية وأهدافنا الاستراتيجية. وتُعد خطة عملنا متفقة مع أهدافنا وغاياتنا القانونية لضمان تحقيق النتائج المأمولة منا. ويأتي وضع خطة العمل لعامي 2018/2017 عقب فترة نمو قوية على نحو استثنائي لمركز دبي المالي العالمي. ففي نهاية عام 2016، انضم إلى المركز 77 شركة مرخصة جديدة، وذلك تباعاً للعام 2015 حيث انضم للمركز 76 شركة مرخصة جديدة ممثلاً بذلك العام الأكثر نشاطاً منذ الأزمة المالية. تقوم سلطة دبي للخدمات المالية في الوقت الراهن بتنظيم 445 شركة مرخصة وتمتلك سلطة الإشراف التنظيمي على 16 من المُدققين المُسجلين و117 شركة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

ويعكس التزايد الدائم في حجم مركز دبي المالي العالمي ونضجه نجاحنا في وضع نظام تنظيمي متميز عالمياً وقدرتنا على مواجهة التحديات لدى ظهورها. ومع ذلك، فنحن كمؤسسة لا نستطيع أن نكتفي ونقنع بما حققناه، فمن المهم أن نحافظ على فاعلية وسمعة سلطة دبي للخدمات المالية وأن نقوم بتعزيزهما. وتُعد الطريقة التي نتبعها في تحقيق ذلك أحد المحاور الرئيسية التي نركز عليها أثناء وضع خطة عملنا. كما نراعي عند وضع هذه الخطة البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية والتطورات التنظيمية الدولية والاتجاهات السائدة بين قاعدة الشركات التي ننظمها ودرجة تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس إدارتنا. وتشمل بعض التطورات والاتجاهات الرئيسية المتعلقة بخطة العمل ما يلي:

- استمرار نمو عدد الشركات الخاضعة لتنظيمنا وزيادة عمق وتعقيد الأنشطة التي يتم تنفيذها في مركز دبي المالي العالمي. وقد تم استهداف هذا الجانب في خطة عملنا السابقة وسيظل أحد محاور تركيزنا خلال العامين القادمين. ومن المتوقع أن يؤدي ازدياد عمق وتعقيد الأنشطة إلى مواجهة مستويات مرتفعة من الأنشطة التنظيمية، مثل الترخيص والإشراف والتنفيذ. ومع أخذ هذا بعين الاعتبار، يجب أن نحرص على تصميم أنظمتنا وإجراءاتنا الداخلية بشكل جيد لإدارة النمو في الحجم والتعقيد دون أن يكون ذلك على حساب جودة نتائجنا التنظيمية.

- الظروف الاقتصادية العامة حول العالم وفي العديد من الأسواق الناشئة التي لا تزال محفوفة بالتحديات، وبخاصة في ظل استمرار انخفاض مستويات أسعار السلع مثل النفط. وسوف يؤثر هذا بالطبع على فرص الأعمال المتاحة أمام شركات مركز دبي المالي العالمي في الفترة القادمة، بشكل إيجابي وسلبي على حد سواء. غير أنه من الأهمية أن ترصد سلطة دبي للخدمات المالية اتجاهات مخاطر الائتمان والسيولة على ضوء هذه الخلفية، وأن يصبح ذلك أحد محاور الإشراف الرئيسية خلال العامين القادمين.

- تطور عالم التكنولوجيا المالية، وكيفية استيعابها داخل النظام التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية. وقد شجعنا على ذلك عدد الشركات التي تتواصل معنا لمناقشة الفرص المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية. وتهتم بعض الشركات بالأنشطة التي ينبغي أن تكون خاضعة للتنظيم فيما تمارس شركات أخرى الأنشطة التي لا تتطلب تنظيماً من جانب السلطة. وتعتبر السلطة منفتحة للعمل عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا المالية، وسوف نتعامل مع كل شركة أو عرض أو فكرة وظروفها الفريدة، بحسب كل حالة على حده. ومع أخذ هذا بعين الاعتبار، سيكون من بين أولوياتنا التنظيمية توفير بيئة تنظيمية تسهل تطوير التكنولوجيا المالية وتحافظ في الوقت نفسه على الضمانات المناسبة.

- وجود تركيز متزايد على تنفيذ المعايير التنظيمية العالمية الجديدة حيث تشارف التغييرات الهامة في السياسات التي شهدتها فترة ما بعد الأزمة على الانتهاء. ويزيد التركيز على التنفيذ من أهمية عمليات تقييم التزامنا بالمعايير العالمية. وهذا سيقودنا إلى الاستعداد بعناية لعمليات المراجعة القادمة لمركز دبي المالي العالمي من قبل هيئات مثل صندوق النقد الدولي و مجموعة العمل المالي. وسيعمل التباطؤ في إدخال المزيد من التغييرات على المعايير العالمية على دعم التزامنا الحالي بتخفيف سرعة إجراء التغييرات الهامة على كتيب القوانين لدينا، وذلك للتخفيف من عبء التغيير على الكيانات المنظَمة من قبلنا.

- استمرار التمويل الإسلامي في النمو واعتباره أحد محاور التركيز الخاصة بالنسبة لنا في إطار مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي. وقد وصل إجمالي قيمة الصكوك المدرجة على القائمة الرسمية لسلطة دبي للخدمات المالية إلى 44 مليار دولار أمريكي مما يجعل مركز دبي المالي العالمي المركز الرائد في العالم في عمليات إدراج الصكوك. ومن بين الشركات المصدرة للصكوك شركات كبرى في إمارة دبي مثل موانئ دبي العالمية المحدودة ومؤسسات مالية إقليمية مثل بنك بوبيان الكويتي والشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب). كما تستمر إصدارات الصكوك السيادية في الزيادة بما في ذلك الصكوك الصادرة من حكومة الشارقة وجمهورية إندونيسيا. كما قامت مؤسسات فوق الوطنية مثل البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بإدراج صكوك. وسوف تستمر سلطة دبي للخدمات المالية في توفير إطار عمل فعال لجميع أنواع أنشطة التمويل الإسلامي، بما في ذلك إدراج الصكوك في ناسداك دبي.

وبناءً على الاعتبارات المبينة أعلاه، ظلت **الإنجاز** و**الاستدامة** و**المشاركة** مواضيعنا الاستراتيجية لعامي2017 / 2018. وقد تم بيان هذه المواضيع بإيجاز فيما يلي وتم توضيحها بمزيد من التفصيل في القسم التالي من خطة العمل.

الإنجاز وهو يتعلق بتنفيذ مهامنا الرئيسية باحتراف وفعالية. وفي سياق الزيادة المستمرة في عمق ونطاق الأنشطة في المركز، يتوجب علينا الحرص على الاستمرار في توفير تنظيم على طراز عالمي في مركز دبي المالي العالمي، بما يشمل التنفيذ الفعال. وسوف نعمل عن قرب مع شركاء المركز لضمان أكبر قدر ممكن من السلاسة واليسر في ممارسة الأعمال في مركز دبي المالي العالمي. أما من حيث الكفاءة التشغيلية الداخلية، فسنقدم إجراءات وحلول تقنية معلومات مبتكرة.

الاستدامة وهي تتعلق بتشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل. وهذا يشمل تعزيز المتانة والمرونة التنظيمية من خلال عدة أساليب منها تنقيح وتضمين إجراءات تنظيمية وغير تنظيمية واضحة وفعالة وقابلة للتطوير. وسنواصل دعمنا لاستراتيجية حكومة دبي في كل من مجال التكنولوجيا المالية ومبادرة الاقتصاد الإسلامي. مازلنا أيضاً ملتزمين بقوة بتطوير قدرات المواطنين الإماراتيين، وذلك من خلال برامج التدريب والريادة التي نقوم بها. كما سنستمر في زيادة مستوى اكتفائنا الذاتي بمرور الوقت من خلال استرداد المزيد من تكاليفنا من الشركات التي نقوم بتنظيمها.

المشاركة وهي تتعلق بالمشاركة بشكل مدروس وبفعالية مع الشركاء الرئيسيين. وسنعمل بشكل وثيق مع الشركات لتعزيز فهمها لنظامنا التنظيمي ونستمر في إشراك الشركات وغيرها من الشركاء في تشكيل النظام بواسطة عملية التشاور المتبعة لدينا. وعلى المستوى المحلي، سنعمل على مواصلة البناء على الأسس الجيدة القائمة حالياً، من أجل بناء علاقات قوية وفعالة مع الهيئات الأخرى في إمارة دبي والإمارات العربية المتحدة. وستبقى العلاقات مع المنظِمين الآخرين في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الخارج جزءاً رئيسياً من عملنا وسنقوم، بشكل خاص، بإيلاء المزيد من التركيز على المشاركة الإقليمية. وسنواصل عملنا المعمق مع أهم واضعي المعايير عالمياً مع التركيز على المحافظة على مكانتنا القوية حالياً.

وقد تعززت مشاركتنا مع المجتمع الذي ننظمه على مدار العامين الماضيين، من خلال جهودنا وجهود مجموعات الشركاء، مثل مجموعة شبكة مسؤولي الامتثال. كما شهدنا تأسيس مجموعة مركز دبي المالي العالمي للتأمين لتكون أول اتحاد تجاري من نوعه في المركز. وتمثل هذه التطورات أهمية بالنسبة لنا كجهة تنظيمية. ويُعد الحوار المنتظم والمفتوح مع المجتمع الذي ننظمه الطريق الأمثل لضمان مواكبتنا للمستجدات التي يشهدها مجال عملنا وضمان فهم الشركات التي ننظمها لأفكارنا ومخاوفنا الحالية. وأود تشجيع جميع الشركاء على المشاركة في هذا الحوار المثمر. وسوف نعمل من جانبنا لضمان أن نظل ملتزمين بأكبر قدر ممكن من الانفتاح والشفافية، وقادرين على الاستجابة للقضايا التي تواجهنا.

وختاماً، أود أن أتقدم بالشكر لموظفينا على جهودهم الضخمة التي بذلوها في وضع خطتنا وتنفيذها. كما أعرب عن امتناني وتقديري لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ورئيس المجلس للتوجيه والدعم المقدم من جانبهم وللعمل الذي أدوه في وضع استراتيجيتنا.

إيان جونستون
الرئيس التنفيذي

DUBAI FINANCIAL SERVICES AUTHORITY

المواضيع الاستراتيجية الفعالة

لا تزال نفس المواضيع الاستراتيجية التي تم تحديدها في خطة عملنا لعامي 2016/2015 ذات أهمية وسوف تقوم بتوجيه عملنا خلال العامين 2017 و2018. وقد قادت هذه المواضيع عملية تطوير خطط أكثر تفصيلاً لكل عملية من عمليات السلطة. وفيما يلي مجموعة من أهم الإجراءات الناتجة عن هذه الخطط. وتنسجم هذه الإجراءات مع استعدادنا لتحمل المخاطر وتنبثق من فهمنا للبيئات التنظيمية والاقتصادية وبيئة مركز دبي المالي العالمي.

الإنجاز – تنفيذ المهام الرئيسية باحتراف وفعالية

سنقوم بتوفير تنظيم على طراز عالمي، بما في ذلك التنفيذ الفعال.

يشمل هذا الكثير من أنشطة أعمالنا المعتادة في تحقيق أهدافنا التنظيمية. ونبقى ملتزمين بتوفير تنظيم عادل وفعال وقوي ومبني على تقييم المخاطر. وسيتم اتخاذ إجراء تنفيذي حين يعتبر ذلك ملائماً ومناسباً، وسيتم التركيز بشكل أكبر على المساءلة الفردية. وسوف نسترشد في اتخاذ قراراتنا في هذا المجال بمفهومنا المتطور للمخاطر ودرجة تحمل المخاطر التنظيمية.

سنحافظ على الجودة العالية للتنظيم مع ازدياد حجم الأنشطة المنظَمة في مركز دبي المالي العالمي.

سيتم صقل جهودنا الرامية إلى التنسيق بين الموارد ومخاطر الرقابة بشكل أفضل، كاستحداث الإشراف القائم على الفِرَق بالنسبة للشركات ذات المخاطر الأقل، في الفترة المقبلة. وسنسعى في أرجاء المؤسسة لإجراء تحسينات مستمرة على الإجراءات الداخلية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات، وذلك دعماً للتميز التشغيلي. والأهم من ذلك، سنقوم بتوفير المزيد من الفرص لإجراء العمليات والاتصالات التنظيمية عبر الإنترنت، مما سيؤدي إلى زيادة سهولة ممارسة العمل معنا، بالنسبة للمجتمع الذي نقوم بتنظيمه، وزيادة الفاعلية في العمليات الخاصة بنا.

العمل مع شركائنا في مركز دبي المالي العالمي.

سنعمل مع الهيئات الأخرى في مركز دبي المالي العالمي بغية تسهيل وتبسيط العملية التي تتبعها الشركات الجديدة القادمة إلى المركز إلى أقصى قدر ممكن. وسنبحث في إمكانية أن يقوم المتقدمون الجدد بتقديم المعلومات المهمة لجهة واحدة فقط داخل المركز، ثم نقوم نحن بمشاركة المعلومات فيما بيننا، مما يوفر لهؤلاء المتقدمين خدمة متكاملة من نقطة واحدة.

التركيز على رقابة الشركات

ستستمر سلطة دبي للخدمات المالية في التركيز على الجوانب التالية في إطار نهجها الإشرافي القائم على المخاطر:

- تحسين ممارسات الحوكمة المؤسسية؛
- المراقبة عن كثب لأي حوافز تُقدم بمقابل وقد تتسبب في حدوث سلوكيات سيئة مثل المعاملة غير العادلة مع العملاء أو خداعهم؛
- القصور في مهام الامتثال؛
- مظاهر الإخفاق في عمليات دمج العملاء الجدد، وبخاصة في ضوء تحديد بعض جوانب الضعف في توثيق مصدر الثروة وعدم شرح الهياكل القانونية المعقدة؛
- رصد اتجاهات مخاطر السيولة والائتمان على خلفية الظروف الاقتصادية العامة والتطورات السياسية حول العالم وفي المنطقة؛
- تقييم ملاءمة المنتجات والخدمات لجميع أنواع العملاء، واتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية أصول العملاء كما ينبغي؛
- المتابعة عن كثب لاعتماد الشركات على هياكل المجموعات، بما في ذلك على وجه الخصوص مدى كفاية التعهيد الخارجي لأي مهام؛
- ضمان أن جميع أنواع الشركات تؤدي عملها في حدود القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ومركز دبي المالي العالمي وفي نطاق الرخصة الممنوحة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.

مراجعة كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية

تطبيق اتفاقية بازل 3

اختارت سلطة دبي للخدمات المالية، ضمن نهجها التنظيمي العام، أن تلتزم بالمعايير التنظيمية الدولية. وفي إطار هذا الالتزام، ستقوم السلطة بمراجعة كتيب القواعد وتعديله لضمان الامتثال، عند الحاجة، لمعايير اتفاقية بازل 3 فيما يتعلق بالسيولة ورأس المال والرفع المالي. ويشمل هذا تطبيق معيار اتفاقية بازل 3 الخاص بصافي نسبة التمويل المستقر، وإجراء مراجعة للقواعد الحالية الخاصة بمتطلبات رأس المال، وإدخال تغييرات على أحكام معدل التوازن. ويُعد اتباع معايير بازل عنصراً بالغ الأهمية لضمان التزام سلطة دبي للخدمات المالية بالمبادئ المعقولة للإشراف المصرفي الفعال التي يتم تقييم تطبيقها طبقاً لبرنامج تقييم القطاع المالي التابع لصندوق النقد الدولي.

الحلول

لقد شكلت الإجراءات والصلاحيات المتوفرة للتعامل مع الشركات التي لم تحقق أو التي لا تحقق نجاحاً والبنية التحتية للسوق محور تركيز أساسي بين واضعي المعايير والمنظمين في الفترة ما بعد الأزمة. وتقوم سلطة دبي للخدمات المالية في الوقت الراهن بعملية مراجعة عمليات وصلاحيات الحلول والتعديلات المناسبة المتوقع إدخالها على كتيب القواعد خلال فترة خطة العمل القادمة. وسيتضمن هذا العمل اعتبارات قدرة المراقبين على التدخل لتقديم حلول للشركات التي لا تحقق نجاحاً، بما يشمل تسهيل نقل الأعمال.

التكنولوجيا المالية

نحن جاهزون للتعامل مع التكنولوجيا المالية وننظر الآن في الكيفية التي يمكن بها لنظامنا التنظيمي أن يشجع مختلف عناصرها.ونظراً لذلك، سنقوم بتعديل نظامنا التنظيمي من أجل استيعاب التمويل الجماعي كأحد الأنشطة التي نقوم بتنظيمها.وسنقوم على وجه الخصوص بمراجعة جدوى تطبيق مختلف أنواع برامج التمويل الجماعي، مثل التمويل الجماعي القائم على القروض والقائم على الأسهم، وتطوير إطار تنظيمي مناسب لهذه البرامج. وسوف يشتمل ذلك على وضع نهج تنظيمي مخصص يشرح الهيكل الفريد لهذه الكيانات ويضمن كذلك الالتزام التام بمتطلبات سلطة دبي للخدمات المالية الخاصة بالترخيص والتحوطية والسلوك.

ملاءمة القواعد ومنتجات الرفع المالي

بدأت سلطة دبي للخدمات المالية بالفعل في مراجعة قواعدها من أجل تقييم الملاءمة عند تقديم مشورة للعملاء. وفي إطار هذا العمل، نتوقع أن ننظر أيضاً في قواعدنا المنطبقة على تسويق منتجات الرفع المالي والتعاملات المتعلقة بها. وسوف يركز هذا العمل بشكل خاص على مدى ملاءمة نظامنا لحماية العملاء الأفراد في هذا المجال.

الاستدامة – تشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل

سنعمل على تعزيز المتانة والمرونة التنظيمية.

سنستمر في وضع إجراءات تنظيمية وغير تنظيمية واضحة وفعالة وقابلة للتطوير، والتي ستخدم مؤسستنا والمجتمع الذي نُنَظِمه على المدى الطويل. وسنستمر في عملنا على أنظمة إدارة المعرفة لدعم «ذاكرة المؤسسات» لدينا. وسيتم تقييم احتياجات القوى العاملة الحالية والمستقبلية لمؤسستنا بعناية وسيتم تصميم جهود التعيين وبرامج تطوير الموظفين المترتبة على ذلك لتلبية تلك الاحتياجات.

سندعم استراتيجية حكومة دبي وتطوير مركز دبي المالي العالمي.

ستستمر الجهود المبذولة لتحقيق التوافق مع استراتيجية حكومة دبي لعام 2021 ومبادرة الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بالخدمات المالية. وبالمثل، سنحافظ على التوافق مع استراتيجية مركز دبي المالي العالمي وسنشارك في حوار مستمر ومثمر مع نظرائنا في هيئات مركز دبي المالي العالمي الرئيسية (أي المجلس الأعلى لمركز دبي المالي العالمي ومكتب المحافظ وسلطة مركز دبي المالي العالمي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي) لدعم النمو المستدام للمركز.

تعكس جهودنا في مجال التكنولوجيا المالية رؤية حكومة دبي لمركز دبي المالي العالمي باعتباره مركزاً للتكنولوجيا المالية.

سوف نعمل عن قرب مع سلطة مركز دبي المالي العالمي والدوائر والهيئات الحكومية الأخرى لتفعيل هذه الاستراتيجية. ونظراً لعدم خضوع جميع مبادرات التكنولوجيا المالية للتنظيم، ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بتقديم الخبرة والدعم كلما أمكن.

سنستمر في بناء قدرات المواطنين الإماراتيين.

سيتم تحقيق ذلك جزئياً من خلال تطوير القدرة التنظيمية بواسطة برنامج قادة الغد التنظيميون. وسيتم تطوير المزيد من القدرات العليا من خلال طرح مبادرات أخرى، بما يشمل عمليات الإعارة للمنظِمين في مناطق اختصاص أخرى وطرح برنامج قيادة مميز. وسنواصل السعي جاهدين لتحسين تمثيل المواطنين الإماراتيين في أرجاء السلطة.

سنستمر في جهودنا لحل المشكلات المتعلقة بالغموض حول مناطق الاختصاص.

يُعد حل هذه المشكلة جانباً مهماً في تزويد الشركات داخل المركز ببيئة عمل أكثر ملاءمة والحفاظ على جاذبية دولة الإمارات العربية المتحدة كمكان لممارسة الشركات الدولية أعمالها. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنستمر في العمل مع الجهات الأخرى في إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة على تطوير وتعزيز السياسات اللازمة للتعامل مع هذه المسألة.

بناء قدرات المواطنين الإماراتيين

تحافظ سلطة دبي للخدمات المالية على التزامها الشديد بتطوير القدرات التنظيمية للمواطنين الإماراتيين. وقد شكل المواطنون الإماراتيون، لبعض الوقت، أكبر مجموعة مقارنة بجنسيات جميع الموظفين الآخرين (بواقع 25%) ومقارنة بجنسيات الموظفين التنظيميين (بواقع 33%). وقد ساهم برنامج قادة الغد التنظيميون المنعقد لمدة سنتين بشكل كبير في هذا الخصوص. وقد استقبلنا في البرنامج خلال عام 2016 مجموعة جديدة من خمسة خريجين متميزين من الجامعات الحكومية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويتولى خريجو برنامج قادة الغد التنظيميون مسؤوليات كبرى في المؤسسة. ولدعم الأدوار الأعلى التي يتم توليها ولتسهيل التقدم الوظيفي بين الخريجين الجدد، تم إدخال مؤهلات خارجية في مجال القيادة، حيث ستكمل أول مجموعة من المشاركين دراستهم في 2017. وسيشكل ذلك تكملة للدعم القوي القائم المقدم لمواصلة الدراسة في المزيد من المسائل الفنية. وعلاوة على ذلك، يتم البحث عن فرص الإعارة الإقليمية والدولية للموظفين الإماراتيين، وذلك لدعم توسيع نطاق التجربة التنظيمية. ومن المتوقع استمرار تحسن جودة وحجم المساهمات المقدمة من المواطنين الإماراتيين خلال عامي 2017 و2018.

المشاركة – سنقوم بالمشاركة مع الشركاء الرئيسيين بشكل مدروس وبفعالية

سنحافظ على التواصل بفعالية مع الشركات المنظَمة من قبلنا والهيئات التنظيمية الرئيسية المشرفة على شركاتها الأم.

إن التزامنا بالتنظيم بشكل متسق وبشفافية وبناء على تقييم المخاطر هو التزام ثابت لا يتغير. وعند تنقيح وتحسين نظامنا، سنستمر بالتشاور مع المجتمع الذي نُنَظِمه حول التغييرات المقترحة ونأخذ بالحسبان الملاحظات المقدمة عند وضع الصيغة النهائية للمقترحات. وسيستمر برنامج جلسات التوعية لتعزيز فهم نظامنا التنظيمي وتحسين الممارسات ونحن نشجع المشاركة الفعالة من خلال هذا المنتدى. كما نشجع على الحوار الصادق والمفتوح مع موظفي سلطة دبي للخدمات المالية بشكل يومي وسنحاول أن تكون مراسلاتنا مدروسة وأن تُوَجَه في الأوقات المناسبة.

يتطلب النمو في حجم وتعقيد الأنشطة الممارسة في مركز دبي المالي العالمي ومنه، في كثير من الحالات، وجود علاقات قوية مع الهيئات التنظيمية المشرفة على الشركات الأم ويشمل ذلك الهيئات التنظيمية العليا، كتلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي (مثل آلية الإشراف الموحدة، وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية). والتي تعتبر ذات أهمية متزايدة بالنسبة للمجتمع الذي نُنَظِمه. ولا يزال تركيزنا منصباً على ضمان إقامة علاقات جيدة مع الهيئات التنظيمية التي تشرف على مناطق الاختصاص التي لدينا منها عدد كبير من الفروع والشركات التابعة، وتلك التي نتوقع زيادة أهميتها التنظيمية. وفي سبيل بناء تلك العلاقات، نسعى جاهدين لسرعة الاستجابة والتعاون في معالجة المسائل التنظيمية.

نتطلع لتعميق العلاقات مع الهيئات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي والعمل بصورة أكثر نشاطاً مع الهيئات التنظيمية في الأجزاء الأخرى من أفريقيا.

مع تطور مركز دبي المالي العالمي، زادت الحاجة إلى تعزيز علاقاتنا في المنطقة المجاورة لنا والمنطقة الأوسع إقليمياً. ونحن نسعى لتعزيز العلاقات الجيدة القائمة لضمان تحقيق نتائج تنظيمية سليمة. وسنسعى لتمثيل دولة الإمارات العربية المتحدة في المنتديات المالية الإقليمية لضمان القيام بالمساهمة المناسبة. كما ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بالعمل بصورة أكثر فاعلية مع الجهات التنظيمية المعنية في أفريقيا نظراً لدور دبي كمحور تجاري بين آسيا وأفريقيا مما يخلق مزيداً من الاهتمام لدى الشركات الموجودة حالياً في مركز دبي المالي العالمي بالرغبة في العمل في أفريقيا ولدى الشركات الأفريقية بالرغبة في فتح فروع لها في مركز دبي المالي العالمي.

سنستمر في تعزيز العلاقات القائمة القوية والمثمرة مع هيئات إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

يظل التعاون التنظيمي مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وهيئة التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة ذا أهمية كبرى. فهذا يمكننا من المساهمة بشكل مجدٍ في بناء نظام خدمات مالية مستقر وفعال وحديث في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما سنستمر في العمل مع سلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي العالمي المؤسس مؤخراً. وسنبقى على تواصل مع هيئات حكومة دبي والهيئات الحكومية الاتحادية الأخرى لدعم أهدافنا التنظيمية. وسنقوم على وجه الخصوص بتقديم الدعم المناسب لاستراتيجية حكومة دبي لقطاع الخدمات المالية ومبادرة الاقتصاد الإسلامي، حيث إنها تتعلق بالتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

سنسعى للحفاظ على وضعنا الجيد مع أهم واضعي المعايير العالميين.

ستكون هناك جهود مستمرة لتقديم مساهمات فنية قوية لهيئات وضع المعايير الدولية الرائدة (انظر الصفحة التالية). وسوف تستهدف هذه المساهمات المواضيع والاعتبارات وثيقة الصلة بمركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التمويل الإسلامي. ومن شأن تحقيق نتائج مواتية في عمليات التقييم المتوقع أن يقوم بإجرائها برنامج تقييم القطاع المالي ومجموعة العمل المالي أن يدعم أيضاً الجهود المبذولة للحفاظ على المصداقية الراسخة التي اكتسبتها هيئات وضع المعايير.

العمل مع واضعي المعايير والمنظمين العالميين

وضع المعايير ما بعد الأزمة وجدول الأعمال الحالي

تتواصل أعمال واضعي المعايير الدولية الرئيسيين في مرحلة ما بعد الأزمة العالمية، تحت توجيه حكومات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين وتحت إشراف مجلس الاستقرار المالي، ومن المتوقع أن تكتمل هذه الأعمال بشكل كبير في الجزء المتعلق منها بالقطاع المصرفي قبل نهاية عام 2016. كما تتواصل في الوقت الراهن الأعمال المتعلقة بنظام الظل المصرفي وبالأهمية المنهجية للمؤسسات غير البنكية وغير التأمينية وبالمعايير والقرارات الرأسمالية لقطاع التأمين.

وينصب التركيز بشكل كبير الآن على التطبيق، على الأقل لدى الدول الأعضاء في مجموعة العشرين. ويسود هذا التوجه أيضاً لدى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) وبرنامج تقييم رأس المال التنظيمي (RCAP) التابع للجنة بازل وعمليات الاستعراض المواضيعي واستعراض الأقران الخاصة بالرابطة الدولية لمُراقبي التأمين (IAIS) والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). وسيتم دمج هذه الاتجاهات في خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية خلال الفترة القادمة، مع التركيز على ضمان الالتزام بالمعايير الدولية، بدلاً من تطبيق المعايير الدولية الجديدة.

عمل سلطة دبي للخدمات المالية مع واضعي المعايير العالميين

تستمر سلطة دبي للخدمات المالية في القيام بمساهمات كبرى مع واضعي المعايير العالميين، بما يتناسب مع حجم مؤسستنا. وتعمل السلطة حالياً بفاعلية مع لجنة بازل للإشراف المصرفي والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ومجلس معايير المحاسبة الدولية. وقد كان لعملنا المكثف مع واضعي المعايير أهمية كبرى مهمة من حيث ترسيخ مصداقية مركز دبي المالي العالمي، وأيضاً العمل على أن تأخذ هذه المعايير بالحسبان متطلبات مجال اختصاصنا. ونحن ملتزمون بالحفاظ على وضعنا الجيد مع هذه الهيئات من خلال المساهمات المدروسة والمستهدفة في تطوير المعايير وتنفيذها بالشكل المناسب.

ملخص خطة العمل لسلطة دبي للخدمات المالية لعامي 2018/2017	
رؤيتنا رسالتنا أسلوبنا التنظيمي	• أن نكون جهة منظمة مرموقة دولياً تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم قوي وعادل • تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي • التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري

المواضيع الاستراتيجية الفعالة		
الإنجاز تنفيذ المهام الرئيسية باحتراف وفعالية	توفير تنظيم على طراز عالمي والتنفيذ الفعال له	• القيام بتجهيزات مكثفة والمتابعة بخصوص تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي ومجموعة العمل المالي لتوفير أي دعم مطلوب للهيئات الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة. • التركيز على تنفيذ المعايير الدولية بشكل متناسب ويتلاءم مع مركز دبي المالي العالمي. • والسعي لتبسيط كتيب القواعد، إن أمكن. • اتخاذ إجراءات التنفيذ الملائمة والمناسبة.
	أن نكون أكثر مرونة من خلال أنظمة التحذير المبكر والابتكار	• تنقيح أنظمة التحذير الحالية لضمان سرعة الاستجابة للمخاطر الناشئة. • استكشاف مؤشرات لتحديد سوء السلوك على مستوى النظام.
	المحافظة على الجودة مع زيادة حجم مركز دبي المالي العالمي	• السعي لتحقيق الكفاءات دون أن يكون ذلك على حساب الجودة (مثل إدخال التحسينات اللازمة لبناء نظام مبني على تقييم المخاطر). • الإبداع في تقديم الإجراءات وحلول تكنولوجيا المعلومات كجزء من المحافظة على التميز التشغيلي.
الاستدامة تشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل	تعزيز القوة والمرونة التنظيمية	• وضع إجراءات تنظيمية وغير تنظيمية واضحة وفعالة وقابلة للتطوير. • تطوير أنظمة أفضل لإدارة المعرفة، ومطابقة التعيين والتطوير مع احتياجات القوى العاملة.
	دعم استراتيجية حكومة دبي وتطوير مركز دبي المالي العالمي	• الاستمرار في تحقيق التوافق مع مركز دبي المالي العالمي و استراتيجية حكومة دبي (بما يشمل مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الاسلامي). • مواصلة الحوار مع هيئات مركز دبي المالي العالمي لدعم النمو المستدام للمركز.
	بناء قدرات المواطنين الإماراتيين	• الاستمرار في بناء القدرة التنظيمية من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون والبرنامج التوجيهي. • السعي جاهدين لتحسين تمثيل المواطنين الإماراتيين في سلطة دبي للخدمات المالية.
	انجاز لحل المشكلات المتعلقة بالغموض حول مناطق الاختصاص	• استمرار الجهود لحل المشكلات المتعلقة بالغموض حول مناطق الاختصاص، ليتمكن المركز من النمو.
المشاركة المشاركة المدروسة والفعالة مع الشركاء الرئيسيين	الشركات المنظمة والهيئات التنظيمية الرئيسية المشرفة على شركاتها الأم	• التنظيم بشكل متسق وبشفافية وبناء على تقييم المخاطر. • مواصلة أنشطة التوعية لتعزيز فهم النظام التنظيمي. • المحافظة على علاقات جيدة مع المنظمين في مناطق الاختصاص الهامة وتطوير العلاقات في مناطق الاختصاص المتوقع زيادة أهميتها.
	المنظمين الآخرين	• استمرار التركيز على المنظمين في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ودول مجلس التعاون والتمثيل إقليمياً. التواصل بفعالية أكبر مع المنظمين في أفريقيا.
	هيئات إمارة دبي والإمارات العربية المتحدة	• مواصلة بناء العلاقات مع الهيئات في إمارة دبي والإمارات العربية المتحدة.
	واضعو المعايير العالميون	• المحافظة على مركزنا بين أهم واضعي المعايير العالميين.

الأولويات التنظيمية			
الجريمة المالية	**السلوك**	**التوافق مع المعايير**	**التكنولوجيا المالية**
• توخي الحذر في معالجة جميع المسائل المتعلقة بالجريمة المالية. • تقوية العلاقات القائمة مع الهيئات المحلية والاتحادية المعنية لتقليل مخاطر الجريمة المالية.	• الاستمرار في التركيز على مخاطر السلوك (مع إيلاء العناية المتحفظة المناسبة للشركات المتوقع نمو ميزانيتها بشكل سريع.	• إظهار التنفيذ الفعال للمعايير التنظيمية الدولية من خلال إجراءات برنامج تقييم القطاع المالي و مجموعة العمل المالي. • الاستمرار في تحقيق التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات العلاقة. والالتزام بتبسيط كتيب القواعد.	• اتخاذ خطوات نحو فهم المخاطر والفرص المرتبطة بالتكنولوجيا المالية. وضع استجابة تنظيمية مناسبة.

الإنجاز حسب خطة العمل

في كل عام، تصدر سلطة دبي للخدمات المالية تقريراً سنوياً تسلط فيه الضوء على أنشطة السلطة وإنجازاتها خلال العام الماضي. ويُعد التقرير السنوي في جوهره تقريراً مرحلياً حول الإنجاز المُحرَز مقارنة بخطة العمل.

بالإضافة إلى التقرير السنوي، تبين «إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية» وهي نشرة إخبارية سنوية – التطورات التنظيمية وغير التنظيمية وغير ذلك من الأنشطة التي تقوم بها سلطة دبي للخدمات المالية.

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بنشر التحديثات والإشعارات والبيانات الصحفية على موقعها الالكتروني باستمرار. وتكون نشرات السلطة متوفرة عادة باللغتين العربية والإنجليزية.
للاشتراك في نشرات سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني. www.dfsa.ae

للاستفسارات العامة
الهاتف: 1500 362 4 971+ الموقع الالكتروني: www.dfsa.ae